تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

ISSN 1016 - 4030

العدد الثاني [١٣٤]

السنة الرابعة والثلاثون / ربيع الآخرة - جمادى الآخرة ١٤٣٩ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبِّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ٩ ـ پلاك ١ و ٣
هاتف : ٥ ـ ٣٧٧٣٠٠٠١ ـ فاكس : ٣٧٧٣٠٠٢٠ .
البريد الألكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ٩٩٦ / ٣٧١٥٦٥٣٧٧١ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .
تراثنا .
العدد : الثالث [١٣٥] السنة الرابعة والثلاثون / رجب ـ رمضان ١٤٣٩ هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ٢٠٠٠ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : الوفاء ـ قم .
الاشتراك السنوي : ٢٠٠٠ تومان في إيران ، و ٢٥ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

وسائل الاختصاص في اللغة
شواهد من كلام الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام انموذجاً

د . هاشم جعفر حسين الموسوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة :

لقد تطرّقنا في مقالنا هذا إلىٰ دراسة أدبية للدّواعي البلاغية الواردة في لغة العرب وبيانهم من فصاحة وبلاغة ، وكان جلّ اهتمامنا في الاختصاصات البلاغية الواردة في كلامهم ، وبما أنّ الدراسات اللغوية والنحوية وما شاكلها من فنون بيان العرب بحاجة إلىٰ شواهد عليها فكان كلام الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام خير شاهد في هذا المضمار حيث أنّ كلام آل البيت عليهم السلام مدوّنة معرفية متكاملة ، وموسوعة لغوية في أعلىٰ درجات البيان والفصاحة ، ولو أنّ أيدي اللغويّين ـ قديماً وحديثًا ـ امتدّت لاستقراء شواهدها اللغوية لأصبنا من ذلك بسهم وافر من الثروة اللغوية .

والاختصاص وسيلة من وسائل المعنىٰ، حظيت بعناية العلماء علىٰ تنوُّع مشاربهم اللغوية والأدبية، فاستقروا شواهدها من كلام العرب، واستنبطوا بموجب تلك الشواهد وسائل الاختصاص وأضربها وأحكامها التفصيلية. ومفاد الاختصاص إنّما هو عناية المتكلّم بمعنىٰ يُرتِّب عليه أجزاء الكلام علىٰ نمط معيَّن وأدوات لغوية معلومة، ليُنبِّه أذهان المتلقّين علىٰ أنّ هذا المعنىٰ له حظوة عنده.

ومن المفترض أنّ كلام آل البيت عليهم السلام هو موضعٌ للعناية والاختصاص بأجزائه كلّها وبمعانيه أجمعها، ذلك أنّهم يستقون معاني كلامهم من معدن الفيض الإلهي، ويُعربون عن تلك المعاني القدسية بأبهىٰ حلّة لغوية، وبأعلىٰ درجة من درجات البيان، فهم الذين أحصىٰ الله سبحانه كلَّ شيءٍ فيهم، وهم عِدْلُ القرآن الكريم وتراجمة وحيه.

علىٰ أنّ الباحث ارتأىٰ أن يجاري اللغة في أحكامها ـ استناداً إلىٰ أنّهم عليهم السلام كلّموا الناس علىٰ وفق سنن لغتهم، وأمروهم أن يُعربوا كلامهم، لأنّهم قومٌ فصحاء ـ فاختار دراسة وسائل الاختصاص في كلام الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام.

ولمّا كان الإحصاء قد أحاط بجملة صالحة من هذه الوسائل تناسب مقام البحث وما يتّسع له من صفحات، اختار الباحث أن يقسّم المادّة المدروسة تمهيداً مختصراً لمعنىٰ الاختصاص في اللغة والاختصاص، ثمّ خمسة مطالب رُتّبت علىٰ النحو الآتي:

المطلب الأوّل : الاختصاص بالتقديم والتأخير .

المطلب الثاني : الاختصاص بالقصر .

المطلب الثالث : الاختصاص بالمفاعيل .

المطلب الرابع : الاختصاص بالنداء .

المطلب الخامس : الاختصاص بوسائل أخرىٰ .

وأسأل الله سبحانه وتعالىٰ أن يتقبّل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينال رضا سيّدي ومولاي كريم آل البيت الحسن المجتبىٰ ، والحمد لله أوّلاً وآخراً .

التمهيد : معنىٰ الاختصاص في اللُّغة والاصطلاح :

الاختصاص مصدر قياسيّ للفعل الخماسي (اختصَّ) ، ومجرّده من الثلاثي(خصَّ) الدَّالّ عَلىٰ الْفُرْجَةِ وَالثُّلْمَةِ ، ومنه يقال : خَصَصْتُ فُلَاناً بِشَيءٍ خَصُوصِيَّةً ، فإِذَا أُفْرِدَ وَاحِدٌ ، فَقَدْ أَوْقَعَ فُرْجَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ[1] ، و«اختصّ بِهِ ، إذا انْفَرد بِهِ ، وخَصَّ غيرَه واختصّه ببرِّه»[2] ، والاختصاص هو الانفراد بالشيءِ ، والاصطفاء ، والاختيار ، وهو قصر شيءٍ علىٰ شيء علىٰ وَجْهِ التفرُّد ، والعرب تَعْمَدْ في كلامها إلىٰ أنَّها تُعَمِّم ، ثمّ تُفرِد للاختصاص

---

(١) ينظر : مقاييس اللغة ٢ / ١٥٣ ، (خ ص) .

(٢) تهذيب اللغة : ٦ / ٢٩٢ ، (خ ص) .

والتفضيل[١]، وقد أوضح العسكري(ت ٣٩٥هـ) معنىٰ الاختصاص، وفرّقه عن الانفراد، فقال: «إنَّ الاختصاصَ انفرادُ بعض الأَشياء بمعنىٰ دون غيره، كالانفراد بالعلم والمُلك، والانفراد تصحيحُ النفس وغير النَّفس، وليس كذلك الاختصاص؛ لأنَّهُ نقيض الاشتراك، والانفراد نقيض الازدواج، والخاصَّة تحتمل الإِضافة وغير الإضافة؛ لأنَّها نقيض العامَّة، فلا يكون الاختصاص إلَّا علىٰ الإِضافة؛ لأنَّه اختصاص بكذا دون كذا»[٢]، فالمختصُّ مُنْفَرِدٌ بِحُكْمٍ من دونِ غيره، وتكون له بذلك الأفضليَّة علىٰ غيره، وعُرِفَ الاختصاص في النَّحو علىٰ وجه العموم بأَنَّهُ «قصر الحُكْمِ علىٰ بعضِ أَفرادِ المذكور»[٣]، فمن نَخُصُّهُ بشيءٍ، ونقصر عليه أمراً، فهو مفضَّل علىٰ غيره، مُمَيَّز بأوصاف التخصيص.

وعدّ الدكتور تمّام حسَّان الاختصاص علاقة سياقيَّة كُبرىٰ، أو قرينة معنوية كبرىٰ، تتفرّع عنها قرائن معنوية أَخَصّ منها، وأنَّ هذه القرائن الخاصّة كلّها تجتمع في قرينة معنوية كبرىٰ أعمّ منها تشملها جميعاً، وتسمَّىٰ قَرينة الاختصاص[٤].

وقد اشتمل كلام الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام علىٰ وسائل للاختصاص

---

(١) ينظر: فقه اللغة وسرّ العربية: ٢٢٣.

(٢) الفروق اللغوية: ١٤٠.

(٣) حاشية الصبّان ٣ / ٢٧٤، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمّد سمير نجيب ٧٤.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤ ـ ١٩٥.

متنوّعة، اعتنىٰ البحث بدراسة جملة منها وتحليلها ضمن مطالب سترد في الصفحات اللاحقة علىٰ النحو الآتي:

المطلب الأوّل: التخصيص بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ:

إنّ الكلامَ يصدُر عن المتكلّم وهو يحمل فكرةً ما يراد توصيلها للمخاطب، ويكون ذلك الكلام تحتَ تأثير مناسبات القول ومقتضيات الأحوال والعلاقة بين المتكلّم والمتلقّي، فلا يتمّ التفاهم، ولا يقع ذلك الكلام في نفس المتلقّي موقعَ القَبُول والاكتفاء حتّىٰ تُراعَىٰ تلك المناسبات[1]، فلمناسبةٍ أو لغرضٍ، تتقدّم أجزاء الكلام بحسب ما تقتضيه المناسبة، لكن ذلك التقديم ليس مطلقاً؛ لأنَّ في الكلام ما يجوز التقديم والتأخير، وفيه ما لا يجوز ذلك، أي إنَّ هناك ما يُسمَّىٰ بالرُّتَبِ المحفوظة التي لا يجوز تقديم شيءٍ عليها، وهناك الرُّتَب غير المحفوظة، التي يمكن تقديم شيءٍ عليها[2]؛ لذا فإنَّ أجزاءَ الكلام ولبناته الأساسية مرتّبة ترتيباً متناسقاً، وقد تطرأ عليها أحياناً تغيّرات تحوّلها عن نَسَقِهَا القديم، فيشهد الكلام بذلك ولادة لصورة الكلام الأصليَّة، وهذا الأمر ليس بالجديد في كلام العرب، بل كان ذلك من سُنَنِ لغتهم، فهم كانوا يعمدون إلىٰ ذلك الأمر في مخاطباتهم، فتقديم

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو٢ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣، والخصائص ٢ / ٣٨٧، والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٣٤٥ ـ ٣٤٦، واللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

الكلام، وهو في المعنىٰ مُؤخّر، وتُأخّرُهُ، وهو في المعنىٰ مُقَدَّم سنّة جارية[١]، وهو دليلٌ علىٰ عدم جمود اللغة واحتباسها تحت قيد الرتابة، بل إنَّ التقديم والتأخير علامة علىٰ حيويَّة اللُّغة وسعتها في طرائق التعبير، حتّىٰ عَدَّ ابن جنّي (٣٩٢هـ) ذلك من شجاعة العربية[٢]، ويراه عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ذا فوائدَ كثيرة، ومحاسن جمَّة، فيه سَعَةُ التصرُّف، وأنَّ سَبَبَ ما رَاقَ في الكلام من مَسْمَعٍ، وَلَطُفَ من موقعٍ، هو ما قُدِّم فيه شيءٌ، وحَلَّ فيه لفظٌ من مكانٍ إلىٰ مكان آخر[٣]، وهو دليلُ الفصاحة، ومَلَكَة البيان، وهو ـ بعُدـ «أَحَد أَسَالِيبِ الْبَلَاغَةِ، فَإِنَّهُمْ أَتَوْا بِهِ دَلَالَةً علىٰ تَمَكُّنِهِمْ في الْفَصَاحَةِ وَمَلَكَتِهِمْ في الْكَلَامِ وَانْقِيَادِهِ لَهُمْ وَلَهُ فِي الْقُلُوبِ أَحْسَنُ مَوْقِعٍ وَأَعْذَبُ مَذَاقٍ»[٤].

ومازال موضوع التقديم والتأخير محطّ عناية العلماء كلّ بحسب اختصاصه؛ لذلك نرىٰ أنَّ النحويّين قد وضعوا لكلّ جزء من الكلام رتبة خاصّة به، فالأصل في الجملة الاسمية أنْ تُقدَّم رتبة المبتدأ، وتؤخَّر رتبة الخبر، أمَّا الجملة الفعلية، فرُتْبَةُ الفعل فيها يجب أنْ تكون أوّلاً، ثمّ تليها رتبةُ الفاعل، ورتبةُ المفعول يجب أن تكون آخراً، ومن غنى العربية امتلاكها وسائل حفظها التي تضمن لها سلامتها، وإنْ حدث ما يطرأ علىٰ نظامها،

---

(١) ينظر: فهم القرآن ومعانيه: ٢٥٩، والصاحبي في فقه اللغة: ١٨٩.

(٢) ينظر: الخصائص ٢ / ٣٦٢.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ١ / ١٠٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٢٣٣.

بالتقديم والتأخير، أو بغير ذلك، حافظت القرائن اللفظية والمعنوية علىٰ سلامة التركيب فيه وانتظام معناه.

إنّ الثابت في الأحكام النحوية أنّ العدول بالتراكيب عن الترتيب الأصلي يوجب تغيّراً في الأحكام وفي المعنىٰ، وإنّ مثل هذا التغيير يُوجب عدم تفويت الفائدة من التقديم، وإلّا لَذَهَبَ رونق الكلام، وفاتت قيمته الجمالية والتأثيرية في المقابل، ولَخَالَفَتْ مقتضىٰ الحال الذي سِيقَ من أجله، فإباحة تحرُّك بعض أجزاء الكلام لا بدَّ له من مسوغٍ يشفع له؛ لذلك قيل إنّ الأصل الجاري في التقديم والتأخير يكون لسبب العناية والاهتمام بالمُقدَّم.

وأوّل من أشار إلىٰ عادة العرب في التقديم والتأخير مع بيان السبب سيبويه (ت١٨٠هـ)، بقوله:) (كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنىٰ، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم»[١]، فهو يرىٰ تساوي أجزاء الكلام في الأهمّية، لكن ما يهمّهم بيانه يقومون بتقديمه، ولكن ليس علىٰ حساب اللفظ المؤخَّر؛ لأنَّه هو الآخر موضع عنايتهم واهتمامهم، ولكن إنْ أُريد زيادة الاهتمام بجزءٍ من دون آخر، يقدَّم في الكلام علىٰ غيره؛ لذا قال الجرجاني: «اعلم أنَّا لم نَجدْهُم اعْتَمدوا فيه شيئاً يَجري مَجرىٰ الأَصْل، غيرَ العنايةِ والاهتمامِ»[٢]، فالعناية بالمقدّم من أبرز غايات التقديم، وتتحصَّل من سياقاتٍ عدَّة.

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز ١ / ١٠٧٠.

إنّ التقديم والتأخير يضفي دلالة الاخْتِصَاص[١]، ولكثرته في الكلام العربي قيل: «كَادَ أَهْلُ الْبَيَانِ يُطْبِقُونَ علىٰ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُفِيدُ الْحَصْرَ سَوَاءٌ كَانَ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً»[٢].

وقد استقرىٰ البحث مواضع كثيرة للتقديم والتأخير في نصوص كلام الإمام المجتبىٰ عليه السلام، واستنتج من ذلك أنّ الذي طغىٰ عليها هو تقديم شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور، لذا سأعرض لأمثلة من ذلك التقديم الذي يُراد به الاختصاص، فمنه تقديم الظرف علىٰ متعلقه في قول الإمام عليه السلام: «وعندنا ما نزلت به رسله»[٣]، بتقديمِ الظرفِ (عندنا) دلالة علىٰ تخصيصِ وجود ذاك الشيء الذي نزلتْ به الرسل[٤]، أي إنّهم مستودع خزائن الأنبياء عليهم السلام، فَجَمَع ـ تعالىٰ ـ لهم كلّ ما خَصَّ به أنبياءه السابقين، فشرَّفَهم وَحْدَهم بجميعِ فضائلِ النبيّين المُقرَّبينَ من الصُحُفِ الإلهيَّة، والكتب السماويَّة، والعلوم الرَّبَانيَّة، والمواريث القُدْسِيَّة، فالتقديم هنا لتوجيه الأذهان إلىٰ مكان وجود هذه الكرامات ـ التي عندهم ـ لا إلىٰ هذه الكرامات بعينها، فلم يعدِّدها؛ بل عبَّر عنها بـ: (ما نزلت)؛ لأنّ سياقَ الكلامِ ليسَ معقوداً عليها بالدرجة الأولىٰ، بل علىٰ مكانِ وجودها.

وفي هذا المعنىٰ نفسه الذي يراد به بيان فضائل آل البيت عليهم السلام، يرد

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٢٣٦.

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٣ / ١٧٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٣٩٠.

(٤) ينظر: اللمع في العربية: ٥٦.

قول الإمام المجتبىٰ أيضاً: «وقد خَلَتْ لهم من الله سُنّةٌ، ومضىٰ فيهم من الله حُكْم»[١]، إذ تقدّم الجارّان والمجروران (لهم، وفيهم)، علىٰ فاعلي الجملة المتأخّرين (سنةٌ، وحكم)، لغرض الاختصاص، وآية ذلك أيضاً استعمال لام الاختصاص المضافة إلىٰ ضمير جماعتهم عليهم السلام، واستعمال (في) للظرفية المستحكمة في ذواتهم، المُبيَّن اقتضاؤها من الله عزّ وجلّ بـ: (من) البيانية، المصرَّح بأنّها قد مضت لهم بحكمه تعالىٰ.

ومن أمثلة تقديم الجارِّ والمجرور ما في قول الإمام المجتبىٰ: «التَّقْوىٰ بابُ كُلِّ تَوْبَة، وَرَأْسُ كُلِّ حِكْمَة، وَشَرَفُ كُلِّ عَمَل، بِالتَّقْوىٰ فازَ مَنْ فازَ مِنَ الْمُتَّقينَ»[٢]، فبعد أن بيّن الإمام أهمّية التقوىٰ وعظم خطرها وجلالة قدرها، خصّ فوز المتّقين بامتلاكهم لناصيتها واتّخاذها وسيلة الفوز الرئيسة.

ومن إرشاداته عليه السلام: «هلاكُ الناس في ثلاثٍ: الكِبْرُ، والحِرصُ، والحَسَدُ، فالكبرُ به هلاكُ الدين وبه لُعِن إبليس، والحرصُ عدوّ النفس وبه أُخرج آدم من الجنّة، والحسدُ رائدُ السوء وبه قتلَ قابيلُ هابيل»[٣]. ففي الكلام اختصّ هلاك الدين بالكبر، وكذلك الحال في سبب لعنة إبليس وطرده من مقام القرب، وبيان إنّ خروج آدم إنّما كان سببه الحرص، وأنّ جريمة

---

(١) بحار الأنوار ٧٥ / ١٠٥.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٣٨٨.

(٣) بحار الأنوار ٧٥ / ١١١.

قتل الأخ أخاه مردّها إلىٰ الحسد.

ومن التقديم والتأخير لشبه الجملة بنوعيها في نصٍّ واحد، ما ورد في قوله عليه السلام لرجل: «إيّاكَ أَنْ تَمْدَحَنِي فَأَنَا أَعْلَمُ بِنَفْسِي مِنْكَ، أَوْتُكَذِّبَنِي فَإِنَّهُ لا رَأْيَ لِمَكْذُوبٍ، أَوْتَغْتابَ عِنْدِي أَحَداً»[1]، ففي النصّ تقديم للجار والمجرور (بنفسي) علىٰ معمول اسم التفضيل (وهو منك)، وتقديم الظرف (عندي) مفعول الفعل المتعدّي (وهو أحداً)، وإنّما كان غرض تغيير النمط الأصلي لتركيب الكلام منوطاً بغاية الاختصاص، كاشفاً عن أهمّية التقديم والتأخير عند المتكلّم، فمَنْ أقرب معرفة لنفس الإمام منه، فكانت مخالفة الترتيب، وإنْ كان الحكم النحوي يقتضيه في الأصل، لأنّ المعنىٰ حاكم علىٰ التركيب يسوقه إلىٰ ما تقتضيه حكمة الكلام ولطائف التعبير. ونلحظ أيضاً في التركيب الآخر (تغتاب عندي أحد) شدّة كراهة الإمام للاغتياب، فكان الفصل بين الفعل ومعموله أمارة علىٰ تلك الكراهية.

ومن التخصيص بالتقديم والتأخير في غير شبه الجملة ما ورد في أجزاء جملة الشرط في قول الإمام عليه السلام: «ونحن واللهِ ثمرةُ تلك الشجرة، فمن تعلّق بغصنٍ من أغصانها نجىٰ، ومن تخلّف عنها، فإلىٰ النار هوىٰ»[2]، فقد تقدّم الجارُّ والمجرور (إلىٰ النار) علىٰ متعلّقه الفعل الماضي الواقع جواباً للشرط (هوىٰ)، إمعاناً في التخصيص، إذ من المعلوم أنّ جواب الشرط هو نتيجة

---

(١) المصدر نفسه ٧٥ / ١٠٩.

(٢) بحار الأنوار ٤٣ / ٣٥٨.

لفعل الشرط ، فهما علّة ومعلول ، فإنّ تقدّم جزءٍ من الجواب علىٰ بعضه دلّ ذلك علىٰ العدول بالتركيب عن الترتيب الأصلي ممّا يوجب تغيّراً في المعنىٰ ، مفاده شدّة الاختصاص وغرضه التنبيه علىٰ العاقبة السيّئة لمَن تخلّف عن ولاية آل البيت ولم يلتزم بمنهجهم . علىٰ حين نجد قبالة ذلك أنّ الترتيب في الفقرة الأولىٰ (فمن تعلّق بغصن من أغصانها نجىٰ) ورد علىٰ النمط الأصلي لجملة الشرط ، ليناسب ذلك استقامة السبب والنتيجة لمَنْ تمسّك بولايتهم عليهم السلام .

المطلب الثاني : الاختصاص بالمَفَاعِيل :

ذكر الدكتور تمّام حسّان علل التخصيص بالمفاعيل وغاياته في الاستعمالات اللغوية[1] ، وسنحاول هنا أن ننتفع من جانب التنظير عنده لتوظيف في التطبيق علىٰ نصوص مختارة من كلام الإمام الحسن عليه السلام :

١ ـ التخصيص بالمَفْعُول لَهُ :

هو «العلّة التي لأجلها صدر الفعل عن فاعله ، سواء كان سجيّة كـ: (قعدَ عن الحرب جبناً ، أو عَرَضاً ، كـ: (ضَنِيَ فلانٌ حُبّاً))[2] ، فالعلّة موجودة وهي دافع الفاعل إلىٰ الفعل ، وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها ، فالجبن دافع إلىٰ حدث القعود ، والجبن حاصل ولا يراد تحصيله ، ومنه يتّضح إفادة اختصاص

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٥ ـ ١٩٨ .

(٢) إرشاد السالك إلىٰ ألفية ابن مالك ١ / ٣٦٤ .

ذلك الحدث بتلك العلّة المذكورة[١]، فعندما تقول مثلاً: (أتيتُ رغبةً في لقائك)، فإنَّك بذلك تكون قد أَسْنَدتَ الإتيان إلىٰ نفسك مُقَيّداً بسبب خاصّ، وهو قيدُ الغائيَّة، والتي تكون قرينة معنوية دالَّةً علىٰ المفعول لأجله، ومقيّدة للإسناد الذي لولاها لكان أَعمّ، فهو من دونِ سبب أعمّ منه وهو مُسَبِّبٌ، وتكون دالَّة علىٰ جهة فَهْمِ الحَدَثِ الذي يشير إليه الفعل[٢]، ومثال الاختصاص بالمفعول له في كلام الإمام الحسن عليه السلام: «إِنَّ اللهَ لَمْ يُطَعْ مَكْرُوهاً، ولَمْ يُعْصَ مَغْلُوباً ولَمْ يُهْمِلِ الْعِبادَ سُدىً مِنَ الْمَمْلَكَةِ، بَلْ هُوَ الْمالِكُ لِما مَلَّكَهُمْ، والقادِرُ علىٰ ما عَلَيْهِ أَقْدَرَهُمْ، بَلْ أَمَرَهُمْ تَخْييراً، ونَهاهُمْ تَحْذيراً»[٣]، إذ قال: (تخييراً، تحذيراً) مُقيِّداً بها الإسناد الذي لولاها لأصبحَ عامّاً لا تقييد فيه، فقيَّدَ التخيير بالأمر والنهي بالتحذير.

ومنه أيضاً قول الإمام عليه السلام: «مَنْ أَدامَ الْاخْتِلافَ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ أَصابَ إِحْدىٰ ثَمان: آيَةً مُحْكَمَةً، وأَخاً مُسْتَفاداً، وَعِلْماً مُسْتَطْرَفاً، وَرَحْمَةً مُنْتَظِرَةً، وَكَلِمَةً تَدُلُّهُ عَلَىٰ الهُدىٰ أَوْ تَرُدُّهُ عَنْ رَدىً، وَتَرْكَ الذُّنوبِ حَياءً أَوْ خَشْيَةً»[٤]، فقيّد الحياء أو الخشية بترك الذنوب، فلولا هذا التخصيص لكان إعمام ترك

---

(١) ينظر: إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول ١ / ٣٨٢، وحاشية ياسين علىٰ التصريح ١ / ٣٣٥، ومعاني النحو ٢ / ٢٢٩.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٥ـ١٩٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٣٨٨.

(٤) بحار الأنوار ٧٥ / ١٠٨.

الذنوب وارداً لا محالة، إذ إنّ أسباب ترك الذنب متعدّدة، وكلام الإمام في مقام إرصاد حالة ترك الذنب في مورد مخصّص وهو إدامة الاختلاف إلىٰ المسجد.

وقال رجل للإمام الحسن عليه السلام بعد اعتزاله الخلافة الدنيوية: «إنّ الناس يزعمون أنّك تريد الخلافة؟»، فأجابه الإمام: «كانت جماجمُ العرب بيدي، يسالمون ما سالمتُ ويحاربون مَن حاربتُ، فتركتُها ابتغاءَ وجهِ الله تعالىٰ»[1]، فقد خَصَّصت العلّةُ (ابتغاء وجه الله تعالىٰ)، وقَيّدتْ حدثَ الترك، ولم تترك لمفترٍ أن يتأوّل لترك الإمام الخلافةَ أسباباً يختلقها، أو ظنوناً مردّها إلىٰ قصور الأذهان عن إدراك الأحكام الواقعية لما يصدر عن الأئمّة عليهم السلام. ذلك مع أنّ الإمام المجتبىٰ أوضح أنّ من أعلىٰ مصاديق ابتغاء وجه الله في تركه الخلافة، طاعته لما أخبر به أبوه عن جدّه عن الله عزّ وجلّ، إذ يقول المجتبىٰ لرجل من شيعته: «سمعت أبي يقول: قال رسولُ الله (صلّىٰ الله عليه وآله): لن تذهبَ الأيّامُ والليالي حتّىٰ يَلِيَ علىٰ أُمّتي رجلٌ، واسعُ البُلعُوم، رَحِبُ الصدر، يأكل ولا يشبع، وهو معاوية، فلذلك فعلتُ ما جاء بك»[2].

٢ ـ المَفْعُول المُطْلَق:

هو «كلُّ اسْم دلّ علىٰ حدث وزمان مَجْهُول، وَهُوَ وَفعله من لفظ

---

(١) المصدر نفسه ٤٤ / ٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٠ / ١٠٥.

وَاحِد ، وَالْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر ، فَإِذا ذكرت الْمصدر مَعَ فعله فضلَةً ، فَهُوَ مَنْصُوب ، تَقول : قُمْت قيَاماً ، وَقَعَدت قُعُوداً»[١] ، والقرينة الدّالَّة عليه قرينة معنوية ، تسمَّىٰ (التَّحديدُ والتَّوكِيد) ، «والمقصود بالتحديد والتوكيد : تعزيزُ المعنىٰ الذي يفيده الحدث في الفعل ، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادّته ؛ لأنَّ المصدر هو اسم الحدث ، ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنىٰ الفعل ، وتكون التقوية بواسطة ذكره مفرداً منوّناً علىٰ سبيل التأكيد ، أو مضافاً لمُعَيَّنٍ لإفادة النوع ، أو موصوفاً لإفادة النوع أيضاً ، أو مُمَيِّزاً لعدد ، فيكون العدد نفسُه مفعولاً مطلقاً»[٢] .

وورد التخصيص في كلام الإمام الحسن المجتبىٰ بالمفعول المُطلَق المؤكِّد لفعله في قوله عليه السلام : «واعلموا علماً يقيناً أنّكم لن تعرفوا التقىٰ حتّىٰ تعرفوا صفة الهدىٰ ، ولن تُمسكوا بميثاق الكتاب حتّىٰ تعرفوا الذي نبذه ، ولن تتلوا الكتاب حقَّ تِلاوتِه حتّىٰ تعرفوا الذي حرّفه»[٣] ، فقال : (اعلموا علماً يقيناً) ، فـ:(علماً) مصدر جِيءَ به لتوكيد الحدث المُطلَقِ المُجَرَّدِ ، ثمَّ وُصِفَ المصدر بـ: (يقيناً) ، لفائدة بيان نوع ذلك التسليم ، وتحديده بذلك النوع ، فقد يتبادر إلىٰ الذهن سؤالٌ عن صفةِ ذلك العلم في حال لم يُذكر في الكلام ، و(يقيناً) قد بيَّن ذلك ، فجاء المصدر لتأكيد ما سيعلمه الإمام للأمّة

---

(١) ينظر : اللمع في العربية : ٤٨ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٣٨٧ .

وأهمّيته لكونه غائباً عن الذهن غير قارّ في العقل والوجدان، وخُصِّصَ وقُيِّدَ بـ: (يقيناً) لتثبيت أنّ علم الإمام علم يقيني لدنّي لا يرقىٰ إليه الظنّ والشكّ والاحتمال وغير ذلك من منازل الأخبار غير اليقينية.

وورد في النصّ أيضاً ما ينوب عن المفعول المطلق في قوله عليه السلام: (ولن تتلوا الكتاب حقَّ تلاوته)، فـ: (حقَّ) صفة للمصدر (تلاوته)، وقد أضيفت إليه ونابت عنه في المصدرية، علىٰ قاعدة أنّ المضاف والمضاف إليه بحكم الكلمة الواحدة، وشأن هذه النيابة عن المصدر كشأن قولنا: «ضَرَبْتُ زَيْداً حَقَّ ضَرْبِهِ، وَأَصْلُهُ تِلاوَةً حَقّاً. ثُمَّ قُدِّمَ الْوَصْفُ، وَأُضِيفَ إِلَىٰ الْمَصْدَرِ، وَصَارَ نَظِيرَ: ضَرَبْتُه شَدِيدَ الضَّرْبِ، إِذْ أَصْلُهُ: ضَرْباً شَدِيداً»[1].

وإنّما خرج التعبير عن نمطه الأصلي، فقدِّمت الصفة علىٰ الموصوف وأضيفت إلىٰ المصدر المؤكّد لفعله، لغرض المبالغة في توكيد هذه التلاوة الحقّة، وقد ورد عن الأئمّة الهداة في تفسير هذه التلاوة ما نصّه عن الإمام الصادق عليه السلام: «يرتّلون آياته، ويتفقّهون به، ويعملون بأحكامه، ويرجون وعدَه، ويخافون وعيدَه، ويعتبرون بقصصه، ويأتمرون بأوامره، وينتهون بنواهيه، ما هو والله حفظ آياته، ودرس حروفه، وتلاوة سوره، ودرس أعشاره وأخماسه، حفظوا حروفه وأضاعوا حدوده، وإنّما هو تدبّر آياته والعمل بأحكامه»[2]، وعنه عليه السلام في معنىٰ حقّ التلاوة أيضاً: «الوقوف عند

---

(١) البحر المحيط ١ / ٥٩٢.

(٢) مجموعة ورام ٢ / ٢٥٢.

الجنّة والنار»[١]، والمقصود به: «الوقوف عند ذكر الجنّة والنار، يسأل في الأولىٰ، ويستعيذ في الأخرىٰ»[٢].

وهذه المعاني كلّها ترجع إلىٰ التدبّر في قراءة القرآن الكريم، وبذل الوسع في استيضاح مقاصد النصوص القرآنية والعمل بها، ما استطاع المؤمن إلىٰ ذلك سبيلاً.

وقد أكّد الإمام الحسن هذه المعاني في ذيل النصّ المتقدّم فقال عن القرآن الكريم: «واعقلوه إذا سمعتموه عقلَ رعايةٍ، ولا تعقلوه عقلَ روايةٍ، فإنّ رواةَ الكتاب كثيرٌ ورعاتَه قليلٌ، والله المستعان»[٣]، وفي النصّ ورد المفعول المطلق (عقل دراية، وعقل رواية) مبيّناً لنوع الحدث عن طريق الإضافة، فخصّصت الدراية بالعقل، لأنّها المقصودة، ونُفي النوع الآخر، لأنّه لا يحقّق الغرض المنشود.

والذي يعضد ذلك الاختصاص أنّ الفعل الذي اشتقّ منه المصدر (اعقلوه)، تقدّم علىٰ أداة الشرط وفعل الشرط، وإنّما تغيّر ترتيب جملة الشرط هنا مع أنّها من الرتب المحفوظة غالباً، لبيان مقدار العناية والاختصاص بعقل الدراية، ذلك أنّ الجواب المتقدّم له من الحظوة في هذا السياق ما لا يخفىٰ، ولا يُعتدُّ بما ذكره نحويّو البصرة من حجج لمنع تقدّم

---

(١) بحار الأنوار ٨٩ / ٢١٤.

(٢) تفسير العياشي ١ / ٥٧.

(٣) بحار الأنوار ٧٤ / ٣٧٠.

الجواب ، كضعف أداة الشرط للعمل في ما قبلها ، وحفظ المراتب ، والسببية ، وغير ذلك[١] ، إذ إنّ الصدارة في الكلام ، والرتبة ، والسببية ، والنتيجة تصطدم كلّها بالتقدّم من أجل العناية بالمتقدِّم ، ولأنّ ضعف العامل وقوّته مسألة عقلية لا ترتبط بالاستعمال اللغوي ، فالمتكلّمُ له أن يُعنىٰ بالجواب أو ما يُشعِرُ به فيقدِّمه ، عنايةً به ، وإغراءً للسامع ، إن كانت النتيجة هي المطلوبة .

وورد العدد نائباً عن المفعول المطلق في قوله عليه السلام في توبيخ الوليد بن عقبة : «وأمّا أنتَ يا وليد بن عقبة ، فواللهِ ما ألومُكَ أن تَبغضَ عليّاً ، وقد جلدكَ في الخمر ثمانين جلدةً»[٢] ، فـ: (ثمانين) عدد نائب عن المصدر (جلدة) مضاف إليه ، وإنّما ناب عنه لغرض تخصيص مقدار الحدّ الواجب ، ولولا ذكره لوقع الإبهام في الحدِّ ، ولكان الإعمام في الكلام سيّد المقام ، فانجلت بالعدد المضاف إلىٰ المصدر عقدة الإبهام .

٣ ـ المفعول فيه :

هو «ما نصب من اسم زمان ، أو مكان مقارن لمعنىٰ (في) دون لفظها»[٣] والمقارنة هنا بمعنىٰ التضمين ، أي : إنّ المفعول له لا يُنصب إلا أن تكون (في) مقدّرة فيه ، فإذا لُفظت امتنع نصبه ووجب خفضه ، نحو : (سرتُ في

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٣ / ٦٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ ، والخصائص ٢ / ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .

(٢) بحار الأنوار ٤٤ / ٨١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٧٥/٢.

يومِ الجمعة، وجلستُ في الدارِ)، ولو لم تكن مُتضمَّنَة، كان اسماً صريحاً ولم يكن مفعولاً فيه، فيُعرب بحسب موقعه نحو: (يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ،، والدارُ لزيدٍ)[١]. فبالظرف يتحقّق اختصاص زمان الحدث ومكانه على جهة التعيين والاختصاص، إذ إنّ للظرف تعلُّقاً بالفعل؛ لأنّه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معيّنة.

ومن استعمال الظرف للاختصاص في كلام الإمام الحسن المجتبىٰ، قوله عليه السلام: «والتمسوا ذلك عندَ أهله، فإنّهم خاصّةُ نورٍ يستضاءُ بهم وأئمةٌ يُقتدىٰ بهم، بهم عيشُ العلم وموتُ الجهل، وهم الذين يخبرُكم حكمُهم عن علمهم، وظاهرُهم عن باطنهم، لا يخالفون الحقَّ ولا يختلفون فيه، وقد خلتْ لهم من الله سُنّةٌ، ومضىٰ فيهم من الله حُكْمٌ، إنّ في ذلك لذكرىٰ للذاكرين»[٢] فـ: (عند) ظرف مكان عند النحويّين وقد تستعمل للزمان قليلاً، لكن المتمعّن في دلالتها يجدها دالّة علىٰ حضور ما تتعلّق به حسّاً، نحو: (الكتاب عندك)، أو معنىً، كما في قول الإمام آنفاً، الدالّ عليه الظرف المضاف (عند أهله)، وقد خصّص معرفة التقىٰ، والتمسّك بميثاق الكتاب، وتلاوة الكتاب حقّ تلاوته عند آل البيت عليهم السلام، فلا علم إلّا علمهم، لأنّهم عِدلُ الكتاب وتراجمةُ وحي الله.

---

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ١ / ١٧٧.

(٢) بحار الأنوار ٧٥ / ١٠٥.

المطلب الثالث : التخصيص بالنداء :

النداء صورةٌ من صُوَرِ التَّخصيصِ . وهو تنبيهُ المَدعُو ليُقبِل عليك[١] ، وفي نداءِ الشَّخص المطلوب تخصيصٌ لشخصِهِ من دونِ غيره ، وفي ذلك قال ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ) : «اعلم أنَّ كلَّ منادىٰ مختصٌّ ، تختصُّه فتُناديه من بينِ مَن بحَضْرتك لأمْرك ، ونَهْيك ، أو خبرِك . ومعنىٰ اختصاصك إيَّاه أنْ تقصِده ، وتختصّه بذلك دونَ غيره . وقد أجرتِ العرب أشياء اختصّوها علىٰ طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص ، فاسْتعير لفظُ أحدهما للآخر من حيث شارَكَه في الاختصاص ، كما أجروا التَّسويةَ مجرىٰ الاستفهام ، إذ كانت التَّسوية موجودةً في الاستفهام»[٢] .

ومثال ذلك ما نقل عنه عليه السلام في مخاطبة يزيد بن معاوية (عليه اللعنة الدائمة) وقد جمعهما مجلسٌ ، فصرّح يزيد بعداوته للإمام ، فقال له الإمام : «اعلمْ يا يزيد ، أنّ إبليس شارك أباك في جماعه فاختلط الماءان ، فأورثك ذلك عداوتي ، لأنّ الله تعالىٰ يقول : ﴿**وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَالِ وَٱلْأَوْلَادِ**﴾ . وشارك الشيطان حَرْباً عند جِماعِه فولد له صخراً ، فلذلك كان يبغض جدّي رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله»[٣] ، فنلحظ أنّ الإمام استعمل أسلوب النداء وخصّ المنادىٰ باسمه ، مع إمكان الاستغناء عن ذلك كلّه ، لأنّ المقام مقام

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٣٢٩ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٣٦٩ .

(٣) بحار الأنوار ٤٤ / ١٠٤ .

خطاب مباشر والمنادىٰ حاضر في المجلس، ولعلّ التخصيص بالنداء وتعيين المنادىٰ إنّما ورد في النصّ، لأنّ الإمام يكشف ليزيد عن حقائق من عالم الغيب التي لا يعلمها إلّا هم عليهم السلام، ولا يدركها الجاهلون، ويستدلّ علىٰ ذلك بكلام الله الذي لا يأتيه الباطل أبداً، ليعلم من كان حاضرَ المجلسِ ومن غاب عنه فسمع الخبر، أنّ عداوة آل أميّة لآل بيت النبوّة مستحكمةٌ في جذرها، ممتدّة في أصولها وفروعها فهم الشجرة الملعونة في القرآن، التي غرسها الشيطان في أصلابهم فأنبتت معاوية ويزيد وأمثالهم من أئمّة الكفر والفسق والجور.

وفي دعائه عليه السلام، استعمل نداءً بلفظ مخصوص وبمعنىً معيّن، لا ينادىٰ به إلّا اسم الجلالة، إذ يقول: «اللّهُمَّ إنّي أَتَقَرَّبُ إلَيْكَ بِجُودِكَ وكَرَمِكَ، وأتَقرَّبُ إلَيْكَ بِمُحَمَّد عَبْدِكَ ورَسُولِكَ...»[1]، فـ (اللّهُمَّ)، عند نحويي البصرة، من حيث البنية يقابل (يا اللهُ)، وقد عُوِّض عن (يا) النداء في أوّل الاسم، بـ: (ميم مشدّدة)، في (اللهمّ)، وأنّ ضمّة (الهاء) في (اللهُمّ) بمنزلة ضمّة (الهاء) في (يا اللهُ)[2]. أمّا من حيث المعنىٰ فاستعمال اللّهمّ له مورد خاصّ يناسب ما في معناه من تفخيم وتعظيم، لذا يقتصر النداء به ويختصُّ في موارد الجلال والعظمة ومصداق ذلك استعماله في القرآن الكريم مع

---

(١) مفاتيح الجنان: ٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٣١٠، والمقتضب: ٤ / ٢٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٤٧) ١ / ٣٤٣ـ ٣٤٧، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٨٩ـ ٢٩٠.

عظائم الأمور، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَالِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿قَالَ عِيسَىٰ ٱبْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ ٱلسَّمَاءِ تَكُونَ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنكَ وَٱرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ ٱلرَّازِقِينَ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُوا ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ ٱلسَّمَاءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3]، وقوله جلّ جلاله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ عَالِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[4].

فاستعمال الإمام المجتبىٰ لهذا الاسم الشريف فيه اختصاص بمورد العظمة والجلال، الذي هو أقرب لقبول الدعاء مهما عظم مطلبه وجلّ تحقّقه، إذ هو قبالة عطاء العظيم الوهّاب.

المطلب الرابع: الاختصاص بالقصر:

القصر يعني تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِآخَر، بِطَرِيقٍ مَخصُوصٍ، أو إِثْبَات الحُكْمِ لِلمَذكُورِ، ونفيه عمّا عداه، ويُخَصَّصُ بالقَصْرِ، بطرائق متعدّدة منها: تقديم

---

(١) آل عمران: ٢٦.

(٢) المائدة: ١١٤.

(٣) الأنفال: ٣٢.

(٤) الزمر: ٤٦.

الخبر علىٰ المُبتَدَأ لأجلِ القَصْرِ، وقد ورد ذلك في قول الإمام المجتبىٰ، ومنه قوله في آل البيت عليهم السلام «بهم عيشُ العلم وموتُ الجهل»[١]، فالجار والمجرور المتعلّق بالخبر المحذوف قد قصر العلم بهم وخصّص استمراره وإدامته وانتصاره علىٰ الجهل وإهلاكه له بمعيّتهم، إذ لا عالم ربّاني راسخ في علمه إلا محمّد وآل بيته (صلوات الله عليهم أجمعين)، أمّا بقيّة الذر ممّن آمن بهم فمتعلّمون علىٰ سبيل نجاة.

ومن وسائل القصر الأُخر التي وردت في كلام المجتبىٰ عليه السلام، القصر بأدوات القصر، ومنها (إنّما) كقوله: «إِنَّما الخَليفَةُ مَنْ سارَ بِسيرَةِ رَسُولِ اللهِ، وعَمِلَ بِطاعَةِ اللهِ ولَعَمْري إِنّا لأعْلامُ الْهُدىٰ وَمَنارُ التُّقىٰ»[٢]، فقد قصرت (إنّما) صفة الخليفة بآل البيت الذين ساروا بسيرة الرسول الأكرم عليه السلام، فهم أعلام الهدىٰ ومنار التقىٰ.

وورد التخصيص (بالنفي وإلّا) في قول الإمام عليه السلام: «أَشْهَدُ أنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ»[٣]، قاصراً صفةَ الإلوهيَّة، ومُخَصّصها في الذَّاتِ الإلهيَّة المُقدَّسَة قصراً حقيقيّاً من دونِ شريك.

المطلب الخامس: الاختصاص بوسائل أخرىٰ

يتضمّن هذا المطلب وسائل متفرّقة للاختصاص ورد عليها بعض

---

(١) بحار الأنوار ٧٥ / ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه ٤٤ / ٤٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٣٩١.

الأمثلة في كلام الإمام المجتبىٰ عليه السلام، ومن تلك الوسائل:

(أ) ضمير الفصل:

وهو ضمير منفصل مرفوع، يقع بين المبتدأ والخبر نحو: سعيد هو القائمُ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: كان سعيدٌ هو القائمَ، وإنّ سعيداً هو القائمُ، وظننتُ سعيداً هو القائمَ.

وضمير الفصل لا يحمل خصائص الضمير المعلومة، وإنّما سُمّي ضميراً، لأنّ صورته تشابه صورة الضمير، وأمّا الفصل فلأنّه يفصل بين معنىٰ الخبر ومعنىٰ الصفة، ليُعلَم من أوّل الكلام أنّ ما بعده خبر لا صفة.

أمّا الفائدة المعنوية لضمير الفصل فهي التوكيد والاختصاص، لكنّ بعض المفسّرين قصر فائدته علىٰ الاختصاص[1].

وممّا ورد من اختصاصٍ بضمير الفصل في كلام الإمام الحسن، قوله عليه السلام: «لإنّا نحن أبرارٌ بآبائنا وأُمّهاتنا، وقلوبنا عَلَتْ بالطاعات والبرّ، وتَبرّأَتْ من الدنيا وحبِّها وأطعنا الله في جميع فرائضِه، وآمَنّا بوحدانيّته، وصدّقنا برسوله»[2]، فهذه الكمالات الإنسانية والصفات النورانية قد اختصّت بآل البيت عليهم السلام، لا ينازعهم فيها أحد، ولا يجرؤ علىٰ ادّعائها مدّعٍ مهما علت مرتبته، فكان الفصل بضمير الجمع المرفوع (نحن) دالّاً علىٰ الاختصاص والتفرّد.

---

(١) ينظر: الكشاف ١ / ٤٤، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ١ / ٢٨١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الغيب ٢ / ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) نور الثقلين ٥ / ٥٣٣.

(ب) تعريف المبتدأ والخبر :

المبتدأ والخبر يمثّلان طرفي الإسناد ، وهما متلازمان ، يقول سيبويه : «هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يَغْنَىٰ واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدّاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه ، وهو قولك : عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك»[١] .

والثابت عن النحويّين أنّ المبتدأ لا يكون إلّا معرفة ، وأنّه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلّا بمسوّغات مذكورة تفصيلاً[٢] . فإن ورد الخبر معرفة أيضاً ، كان الغرض من تعريف الطرفين هو الاختصاص[٣] ، وينطبق ذلك علىٰ المعارف جميعها ، وهي : أسماء الأعلام ، والضمائر ، وأسماء الإشارة ، والمعرّفات بأل ، والأسماء الموصولة ، وما أضيف إلىٰ واحد ممّا سبق .

أمّا بيان علّة الاختصاص في تعريف المبتدأ والخبر ، فتتّضح بمعرفة أنّ المبتدأ دالّ علىٰ الذات فهو متعيّن بالابتداء ، والخبر دالّ علىٰ الوصف ، وهو معنىٰ نسبي ، فهو متعيّن بالخبرية ، فقولنا مثلاً: سعيدٌ المنطلقُ ، دالٌّ علىٰ إثبات انطلاق مخصوص بسعيد ، لا يشاركه فيه غيره ، ذلك أنّك إن أخبرت عن معرفة بمعرفة زدتها تخصيصاً وتقنيناً ، والفرق يتّضح أكثر إن قلت في

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٢٣ .

(٢) ينظر : البديع في علم العربية ١ / ٥٧ ـ ٥٨ . ، والكناش ١ / ١٤٥ ـ ١٤٦ ، وشرح التصريح ١ / ٢٠٩ ـ ٢١٢ .

(٣) ينظر : مفتاح العلوم : ١٧٨ .

المثال المذكور: سعيد منطلقٌ، إذ يكون سعيد منطلقاً من منطلقينَ آخرين[١].

وقد وردت هذه الوسيلة من الاختصاص بأنماط متنوّعة في كلام الإمام المجتبىٰ، ومن هذه الأنماط:

النمط الأوّل: المبتدأ ضمير متكلّم والخبر معرّف أل، كقوله عليه السلام: «أَنَا الضّامِنُ لِمَنْ لَمْ يَهْجِسْ في قَلْبِهِ إِلَّا الرِّضا أَنْ يَدْعُوَ اللهَ فَيُسْتَجابُ لَهُ»[٢]، فالمقام هنا مقام الحديث عن ذات الإمام المقدّسة، وفي الكلام اختصاص الخبر بالمسند إليه، فضمان استجابة الدعاء من الله لا يضمنه إلّا مَن قربت درجته عند الله فارتضاه الله لمقام الشفاعة، قال تعالىٰ: ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ**﴾[٣]، وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَلاَ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[٤]، وقال سبحانه: ﴿**لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمٰنِ عَهْداً**﴾[٥] وقال تعالىٰ: ﴿**يَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً**﴾[٦]، وقال تعالىٰ:

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٥.

(٢) بحار الأنوار ٧٥ / ١١٠.

(٣) سورة الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٨.

(٤) الزخرف: ٨٦.

(٥) مريم: ٨٧.

(٦) طه: ١٠٩.

﴿وَلاَ تَنفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ إِذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾[١] .

وهل هؤلاء العباد المأذون لهم بالشفاعة إلا محمّد وآله عليهم السلام ، فقد ورد في زيارة أمير المؤمنين عليه السلام : «إنّ لي ذنوباً كثيرة ، فاشفَعْ لي فيها عند ربّك ؛ فإنّ لك عند الله مقاماً محموداً ، وإنّ لك عنده جاهاً وشفاعة ، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[٢] ، وفي حديث الإمام الصادق عليه السلام مع المفضّل : «قال الصادق عليه السلام : يا مفضّل ما هو إلّا أنتَ وأمثالُك . بلىٰ يا مفضّل لا تُحدِّث بهذا الحديث أصحابَ الرُّخَص من شيعتنا فيتّكلون علىٰ هذا الفضل ، ويتركون العمل ، فلا يُغني عنهم من الله شيئاً لأنّا كما قال الله تبارك وتعالىٰ فينا :﴿إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾»[٣] وفي الزيارة الجامعة الكبيرة : «اَللّٰهُمَّ إنّي لَوْ وَجَدْتُ شُفَعاءَ أَقْرَبَ إِلَيْكَ مِنْ محمّد وَأهْلِ بَيْتِهِ الأخيارِ الأئِمَّةِ الأبرارِ لَجَعَلْتُهُمْ شُفَعائي»[٤] .

النمط الثاني : المبتدأ ضمير غائب والخبر معرّف أل ، ومنه قوله عليه السلام في آل البيت : «وهم الذين يخبرُكم حكمُهم عن علمهم ، وظاهرُهم عن

---

(١) سبأ : ٢٣ .

(٢) بحار الأنوار ٩٧ / ٣٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ٥٣ / ٣٣ . والنص القرآني من سورة الأنبياء : من الآية ٢٨ .

(٤) مفاتيح الجنان : ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

باطنهم»[١] ، وفي هذا النمط يكون الحديث عن الغائب وما يختصّ به من مكارم وفضائل ، فآل البيت عليهم السلام هم المختصّون بهذه الصفات ، فحكمهم أمارة ودليل علىٰ علمهم الواقعي الذي يحيط بالعلل الحقيقية للتشريع ، لأنّهم مَعدِن حُكْمِ اللهِ وسِرِّهِ ، وعَيْبَة عِلْمِ الله وخزنته ، وأنّ ما ظهر منهم علىٰ أيّ جهة كانت مُخبِرٌ عن بواطنهم القدسية ، لذا ورد في زياراتهم ما يوجب علينا الإيمان بظاهرهم وباطنهم والتسليم لهم في ذلك كلّه ، ومن ذلك قول الزائر : «مُؤْمِنٌ بِسِرِّكُمْ وَجَهْرِكُمْ وَظاهِرِكُمْ وَباطِنِكُمْ»[٢] .

النمط الثالث : المبتدأ معرّف بأل والخبر معرّف بالإضافة ، ومنه قوله عليه السلام : «التَّقْوىٰ بابُ كُلِّ تَوْبَة ، ورَأْسُ كُلِّ حِكْمَة ، وشَرَفُ كُلِّ عَمَل»[٣] ، فقد اختصّ الإمام المجتبىٰ هذه الفضيلة ليبيّن عن آثارها النافعة ، من باب الحثّ علىٰ التخلّق بها والسعي لتحصيلها ، والتقوىٰ هي الغاية المبتغاة من العمل العبادي كلّه ، وقد رسم القرآن الكريم طريق الوصول إليها ووسمها بآيات بيِّنات فقال : **﴿ذٰلِكَ ٱلْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾**[٤] .

---

(١) بحار الأنوار ٧٥ / ١٠٥ .

(٢) مفاتيح الجنان ٤٥ .

(٣) بحار الأنوار ٧٥ / ١١٠ .

(٤) البقرة : ٢ ـ ٤ .

ولا غرابة أن يخصّها الإمام المجتبىٰ بهذه الفضائل، فيعرّفها بهذه الأوصاف الشريفة، ذلك أنّه «لا عِزَّ أعزُّ من التّقوىٰ»[١]، فبها تُستَحصل مكارم الأخلاق جميعها في الدنيا والآخرة.

خلاصة البحث:

يمكن إجمال خلاصة البحث في النقاط الآتية:

١ ـ جارىٰ البحث أحكام اللغة في القول بالاختصاص في أجزاء من كلام الإمام الحسن عليه السلام، وإلّا فالثابت أنّ كلام آل البيت عليهم السلام بأجزائه كلّها هو موضع عناية واختصاص، ذلك أنّهم يستقون معاني كلامهم من معدن الفيض الإلهي ويعبّرون عنه بأعلىٰ درجات البيان، واستند الباحث في ذلك إلىٰ أنّهم عليهم السلام كلّموا الناس وفق سنن لغتهم، وأمروهم أن يعربوا كلامهم علىٰ وفق سنن العربية، فهم قوم فصحاء.

٢ ـ تنوّعت وسائل الاختصاص في كلام الإمام المجتبىٰ، وقُسِّمت في متن البحث علىٰ مطالب خمس، وكان أكثرها وروداً الاختصاص بالتقديم والتأخير.

٣ ـ أظهر البحث أنّ الاختصاص بالتقديم والتأخير في كلام الإمام عليه السلام، يرد حيث يقتضيه الغرض، ومن ذلك قول المجتبىٰ: «أو تغتاب عندي أحداً»، فكان التقديم فاصلاً بين الفعل (تغتاب) ومفعوله (أحداً) أمارة علىٰ

---

(١) نهج البلاغة باب الحكم: ٨٢.

شدّة كراهية الإمام للاغتياب، فتسبّب عنه الفصل بين أجزاء الكلام، واختصاص الأمر بمحضره الشريف.

٤ ـ تغيّرت رتب الكلام المحفوظة في النصوص التي دُرست من كلامه عليه السلام، وكان الباعث علىٰ هذا الخرق النحوي هو الاختصاص والعناية، ومن ذلك تغيّر رتبة جواب الشرط في قوله عليه السلام في حقّ القرآن الكريم: «واعقلوه إذا سمعتموه» إذ ورد قبل أداة الشرط وفعله، لأهمّية مقام الاختصاص والإغراء بالجواب المتقدّم والعناية بنتيجته المطلوبة.

٥ ـ استعمل النداء في كلام الإمام المجتبىٰ وسيلة للاختصاص بدلالة القرائن المعنوية للسياق، فقد أرصد البحث أمثلة لذلك، منها قوله عليه السلام مخاطباً يزيد (عليه اللعنة الدائمة) وقد جمعهما مجلس واحد: «اعلمْ يا يزيد أنّ إبليس شارك أباك في جماعه، فاختلط الماءان، فأورثك ذلك عداوتي...»، فاختصّ بالنداء اسم المُنادىٰ لتقييده أوّلاً، ولبيان أهمّية الأمر الذي نُودي باسمه لأجله ثانياً.

٦ ـ من وسائل الاختصاص المعنوية المهمّة التي وردت في البحث تعريف المبتدأ والخبر، وقد بيّن البحث علّة الاختصاص في تعريف طرفي الإسناد، مع ذكر صورٍ متنوّعة لذلك التعريف، اختلفت أغراضها تفصيلاً واتّفقت في غرضها العامّ وهو الاختصاص.

المصادر

* ـ القرآن الكريم

١ ـ **إرشاد السالك إلىٰ حلّ ألفية ابن مالك** : ابن قيّم الجوزية (برهان الدين إبراهيم ابن محمّد بن أبي بكر بن أيّوب ت ٧٦٧ هـ) ، تحقيق : د . محمّد بن عوض بن محمّد السهلي ، دار أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .

٢ ـ **إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحقّ من علم الأصول** : الشوكاني (محمّد بن علي ابن محمّد بن عبد الله ت ١٢٥٠هـ) ، تحقيق : الشيخ أحمد عزو دار الكتاب العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٩م .

٣ ـ **الإتقان في علوم القرآن** : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، الهيأة المصرية العامّة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

٤ ـ **الأشباه والنظائر في النحو** : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : أحمد مختار الشريف ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٥ ـ **الأصول في النحو** : ابن السراج (أبو بكر محمّد بن سهل ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٦م .

٦ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين** : أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد ت ٥٧٧هـ) تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٦١ م

٧ ـ **الإيضاح في شرح المفصّل** : ابن الحاجب (عثمان بن عمر ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : وتقديم د . موسىٰ بنّاي العليلي ، منشورات وزارة الأوقاف ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٢م .

٨ ـ **البحر المحيط في التفسير** : أبو حيّان النحوي (محمّد بن يوسف بن علي ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : صدقي محمّد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .

٩ ـ **البديع في علم العربية** : أبو السعادات ابن الأثير (المبارك بن محمّد بن محمّد الجزري ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق : ودراسة : د . فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرىٰ ، مكّة المكرّمة ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ .

١٠ ـ **البرهان في علوم القرآن** : الزركشي (بدر الدين محمّد بن عبد الله ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٩٥٧م .

١١ ـ **الخصائص** : ابن جنّي (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ) ، الهيأة المصرية العامّة للكتاب ، القاهرة ، ط٤ ،(د . ت) .

١٢ ـ **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** : ابن فارس ، (أحمد بن فارس بن زكريّا (ت ٣٩٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .

١٣ ـ **الفروق اللغوية** : أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمّد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د .ت) .

١٤ ـ **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** : الزمخشري (محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ) ، رتّبه وضبطه وصحّحه مصطفىٰ حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٤٧م .

١٥ ـ الكناش في فنّي النحو والصرف : إسماعيل بن علي بن محمود بن محمّد (ت٧٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق : د .رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .

١٦ ـ اللغة العربية معناها ومبناها : د . تمّام حسّان عمر ، عالم الكتب ، ط٥ ، ٢٠٠٦م .

١٧ ـ اللمع في العربية : ابن جنّي ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت (د . ت) .

١٨ ـ المقتضب : المبرّد (أبو العبّاس محمّد بن يزيد ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت) .

١٩ ـ بحار الأنوار : العلّامة المجلسي (محمّد باقر بن محمّد تقي بن مقصود ت١١١١هـ) ، مؤسّسة الوفاء بيروت ، ط٢ ،١٤٠٣ هـ .

٢٠ ـ تهذيب اللغة : أبو منصور الأزهري (محمّد بن أحمد ت ٣٧٠هـ) تحقيق : محمّد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

٢١ ـ حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني : الصبّان (أحمد بن محمّد بن علي ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧م .

٢٢ ـ حاشية ياسين (مطبوع بهامش شرح التصريح علىٰ التوضيح لخالد الأزهري) : الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي العليمي (ت١٠٦١هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسىٰ البابي الحلبي ، مصر ،(د . ت) .

٢٣ ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمّد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، دار المدني ، جدّة ، ط٣ ،١٩٩٢م .

٢٤ ـ **شرح الكافية الشافية** : ابن مالك (محمّد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ،(د . ت) .

٢٥ ـ **شرح المفصّل** : ابن يعيش (موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ) ، قدّم له د . أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

٢٦ ـ **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيّبي علىٰ الكشّاف)** : الطيّبي (الحسين بن عبد الله الطيّبي ت٧٤٣هـ) ، تحقيق : د .جميل بني عطا ، دبي ، ط١ ،٢٠١٣م .

٢٧ ـ **فقه اللغة وسرّ العربية** : أبو منصور الثعالبي (عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل ت٤٢٩هـ) تحقيق : عبد الرزّاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

٢٨ ـ **فهم القرآن ومعانيه** : المحاسبي (الحارث بن أسد ت ٢٤٣هـ) ، تحقيق : حسين القوتلي ، دار الكندي ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٨ .

٢٩ ـ **كتاب سيبويه** : سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠ هـ) ، تحقيق : محمّد عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

٣٠ ـ **لسان العرب** : ابن منظور (محمّد بن مكرم ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤ هـ .

٣١ ـ **مجموعة ورّام** : ورّام بن أبي فراس الحلّي (ت٦٠٥هـ) ، انتشارات مكتبة الفقيه ، قم .

٣٢ ـ **مدارك التنزيل وحقائق التأويل** : النسفي (عبد الله بن أحمد بن محمود ت ٧١٠ هـ) ، حققه وخرّج أحاديثه يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

٣٣ ـ معاني النحو : د . فاضل صالح السامرّائي ، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩١م .

٣٤ ـ مفاتيح الغيب ـ التفسير الكبير : فخر الدين الرازي (محمّد بن عمر بن الحسن التيمي ت ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٩م .

٣٥ ـ مفتاح العلوم : السكّاكي (يوسف بن أبي بكر بن محمّد ت ٦٢٦هـ) ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ م .

٣٦ ـ نور الثقلين : العروسي (عبد علي بن جمعة الحويزي) تحقيق : علي عاشور ، ط١ ، بيروت ،٢٠٠١م .

٣٧ ـ نهج البلاغة : تحقيق : د . صبحي الصالح ، مطبعة وفا ، إيران ، قم ، ١٤٢٩هـ .